14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
محمد هشام باشراحيل

718188808 ■ 14october1968@gmail. com ايميل المؤسسة والصحيفة ■ Adv. 14october1968@gmail com ايميل الإعلانات

الأحد 14 يونيو 2026 م الموافق 28 ذو الحجة 1447 هـ - العدد 18152 - السنة 58 - رقم الإيداع 2 - 8 صفحات - 200 ريال

14 أكتوبر 14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
تصدر عن دار تأسست في 19 يناير 1968م
مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

الريادة والتميز في مجال الطباعة والأعمال التجارية

خدماتنا: • طباعة الكتب • تجليد الكتب • طباعة المجلات والصحف • طباعة المفكرات والتقويم • طباعة كافة الفواتير والسندات والسجلات • طباعة الأعمال الفنية • أعمال النشر خدمات التسويق • خدمات التوزيع • التصميم والتنسيق • طباعة كافة المطبوعات الورقية.

الموقع الإلكتروني لمؤسسة 14 أكتوبر
www.14october.com

التشريعات بين النص والتطبيق.. أين تكمن المشكلة الحقيقية؟

محمد حمود الشدادي

إن القوانين والتشريعات اليمنية لا تُعد مجرد نصوص قانونية تنظم العلاقة بين السلطات المركزية ومكاتبها التنفيذية في السلطات المحلية ووحداتها الإدارية، أو تحدد الاختصاصات بين الهيئات والمؤسسات العامة فقط، بل تُجسد في جوهرها مشروعاً وطنياً متكاملاً للإدارة الرشيدة، والحكم المحلي، والتنمية المستدامة، وبما يهدف إلى تمكين الأداء والمهام بكفاءة وفاعلية، وتعزيز قدرتها على تقديم الخدمات، وتنفيذ البرامج والخطط التنموية التي تلامس احتياجات المواطنين وتطلعاتهم.

وفي ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها الوطن، وما أفرزته سنوات الحرب والانقسام من تحديات سياسية واقتصادية وإدارية، فإن ما يشغل المواطن اليوم ليس الانخراط في جدل نظري حول استحداث تشريعات جديدة أو إعادة رسم نماذج الإدارة والحكم، خاصة في ظل غياب السلطة التشريعية بمؤسساتها الكاملة، إضافة إلى ما يشهده الوطن من تشظ وتقسيمات وجراحات غائرة لم تندمل بعد. لذا، فإن ما يشغل المواطن اهتمامه الحقيقي في الحصول على خدمات أساسية مستقرة وذات جودة، وتحقيق إصلاحات عملية وشاملة لكافة القطاعات الحيوية كونها ذات أولوية، وبما ينعكس مباشرة على حياته اليومية وأوضاعه المعيشية. فالكهرباء، والمياه، والصحة، والتعليم، والطرق، و... تُعد أولويات يجب الاهتمام والنهوض بها.

أما ما يتعلق بتحديد شكل الدولة وأنظمة الحكم وتحديث القوانين وتطويرها، وهيكلتها، فإنه بحاجة إلى دراسات شاملة وأبحاث علمية ومراجع شاملة، وتوافقات، تراعي الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ربوع الوطن، حيث تُعد مخرجات الحوار الوطني الشامل أقرب وأبرز ما تناول ذلك، وفيما يتعلق بتحديث فقرات أو أجزاء بسيطة تتواكب مع المتغيرات، والصالح العام فإنه لا يحتاج إلى إجراءات استثنائية أو معالجات معقدة. كما أن التشريعات ليست نصوصاً جامدة أو مقدسة لا تقبل المراجعة والتطوير. ومن مهام الحكومة، بما تمتلكه من أجهزة تنفيذية ومؤسسات مختصة، مناقشة وإقرار ما تقتضيه الحاجة من تعديلات وتحديثات تشريعية متى ما توفرت الإرادة الصادقة والرؤية الواضحة، والإيمان المطلق بأن الوطن للجميع وفوق كل الاعتبارات والرؤى الضيقة، واعتبار الأولوية الوطنية في هذه المرحلة لا تكمن في إنتاج المزيد من القوانين، وإنما في التطبيق السليم والكامل للتشريعات والقرارات النافذة، وتعزيز مبادئ الاستقلال المالي والإداري، وتطوير القدرات المؤسسية، وبناء أنظمة معلومات محلية حديثة تسهم في دعم صناعة القرار التنموي واستدامته، وتفعيل كافة الأدوات والإجراءات التي نصت عليها القوانين القائمة، انطلاقاً من مبدأ راسخ مفاده: قوة القانون لا قانون القوة.

وهنا تبرز تساؤلات مشروعة تستحق التأمل والوقوف عليها: ما نسبة التطبيق الفعلي للتشريعات القائمة؟ وهل استنفدت جميع النصوص القانونية المتاحة، وثبت قصورها وعدم جدواها حتى يصبح الحل في سن تشريعات جديدة؟ وما حجم التجاوزات والانتهاكات التي تشهدها بعض القضايا نتيجة تغليب المصالح الشخصية ومراكز النفوذ على مقتضيات القانون وأحكامه؟

إن جوهر المشكلة لا يكمن في قدم القوانين أو غيابها، وإنما في تعطيلها أو الانتقائية في تطبيقها أمام أصحاب النفوذ. فماذا يمكن أن يضيف أي تشريع جديد إذا كانت النصوص القائمة لا تزال تواجه التجاوز والتعطيل؟

إن القوانين ليست خيارات انتقائية، بل مرجعيات ملزمة، والإجراءات القانونية ليست عوائق بيروقراطية بل ضمانات لتحقيق العدالة والشفافية. والمناصب العامة ليست امتيازات تمنح الحصانة، وإنما مسؤوليات تفرض المساءلة، ويبقى الجميع أمام سيادة القانون سواء.

لقد أثبتت التجربة اليمنية خلال العقد الأخير، وما شهدته البلاد من حروب وصراعات وانقسامات، أن مؤسسات الدولة، وفي مقدمتها السلطات المحلية، ظلت قائمة تمارس مهامها وأنشطتها في حدود الإمكانات المتاحة، مستندة إلى الأطر القانونية والتشريعية النافذة. ورغم ما شاب الأداء من أوجه قصور، وما رافقه من تجاوزات ومخالفات، أسهمت حالة الفراغ الناجمة عن ضعف حضور الحكومة المركزية في اتساع بعض تلك الاختلالات، إلا أن استمرار العمل من خلال ما تبقى من مؤسسات الدولة وهياكلها الإدارية، والاحتكام إلى التشريعات القائمة، بل والعمل أحياناً بروح القانون ومقاصده، كان عاملاً مهماً في الحفاظ على الحد الأدنى من استمرارية الأداء المؤسسي للدولة.

ومن خلال هذه المؤسسات استمرت جهود تقديم الخدمات العامة للمواطنين، وتنفيذ المشاريع التنموية والخدمية والطارئة، وفق الإمكانات المتاحة والظروف الاستثنائية المحيطة، الأمر الذي يؤكد حقيقة جوهرية مفادها أن التحدي الحقيقي لا يتمثل في قصور التشريعات أو ندرتها، وإنما في مدى الالتزام بتطبيقها وتنفيذها بصورة صحيحة ومتكاملة، بعيداً عن الانتقائية والتأويلات التي تُفرغ النصوص القانونية من مضمونها.

إن بناء الدولة لا يبدأ من تضخم المنظومة التشريعية، بل من احترام القانون وتفعيل مؤسساته، وترسيخ ثقافة المساءلة والمواطنة المتساوية، وتحويل النصوص القانونية من حبر على ورق إلى واقع عملي يلمسه المواطن في خدمات أفضل، وإدارة أكثر كفاءة، وتنمية أكثر استدامة. فحين تسود سيادة القانون، وتُقدم المصلحة العامة على المصالح الضيقة، تصبح التشريعات أدوات فاعلة لبناء الدولة، لا مجرد وثائق تضاف إلى أرشيفها.

(واقعة حقيقية)

في إحدى القضايا التي أثارت اهتمام الرأي العام، كانت زوجة رئيس الوزراء الدنماركي السابق LARS LOKKE RASMUSSEN تعمل معلمة في مدرسة بشكل طبيعي، وعندما واجهت مشكلات مهنية تتعلق بأدائها الوظيفي، استدعتها إدارة المدرسة لاجتماع رسمي لمناقشة الأمر واتخاذ ما يلزم، وبموجب القانون، كان من حقها اصطحاب مرافق كشاهد على الجلسة، فاختارت زوجها رئيس الوزراء ليحضر معها، ورغم وجود أعلى سلطة تنفيذية في البلاد داخل الاجتماع، لم تتراجع الإدارة عن تطبيق الإجراءات المؤسسية واتخاذ ما يلزم وفقاً للقانون، وانتهى الأمر بإنهاء عملها وفقاً للوائح المعمول بها.

المثير أن الجدل الإعلامي لم يُركز على المُدرسة، بل على رئيس الوزراء نفسه، حيث اعتبر البعض حضوره محاولة ضغط معنوي، حتى وإن لم يؤثر على القرار النهائي.

هذه الواقعة تكشف بوضوح معنى احترام القانون واحترام الإجراءات واحترام قوة المؤسسات الحقيقية، والتي لا تُقاس بوجود شخصيات نافذة في المشهد، بل بقدرة القوانين والإجراءات على الاستمرار دون انحناء أمام النفوذ.

فجوهر الدولة المؤسسية ليس في عظمة المناصب، بل في عظمة النظام الذي يجعل الجميع أمام القانون سواء.

اليوم.. عدن تحتضن المؤتمر الوطني لتعزيز الشراكة بين الحكومة والسلطات المحلية

عدن / خاص:

تحتضن العاصمة المؤقتة عدن، خلال الفترة من 14 حتى 16 يونيو 2026م، أعمال المؤتمر الوطني الموسع تحت عنوان "تعزيز الشراكة والتكامل بين الحكومة والسلطات المحلية"، وذلك برعاية كريمة من فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد العليمي، وبدعم من معالي رئيس مجلس الوزراء الدكتور شائع الزنداني.

ويأتي هذا المؤتمر بتنظيم من وزارة الإدارة المحلية، بالتعاون مع منتدى التنمية السياسية، وبالشراكة مع مؤسسة "بيرجهوف" الألمانية، وبدعم تمويلي من وزارة الخارجية الألمانية، وذلك في إطار جهود مشروع "تعزيز قدرات السلطات المحلية ودعم الاستقرار" في البلاد.

وينطلق المؤتمر تحت شعار "نحو حوكمة لا مركزية وتمكين مؤسسي مستدام"، حيث يسعى على مدار ثلاثة أيام إلى صياغة رؤية مشتركة تهدف إلى تمكين السلطات المحلية، وتطوير مهاراتها المؤسسية، وتوطيد آليات التنسيق والتعاون المشترك مع الحكومة المركزية بما يخدم جهود التنمية والاستقرار.

ومن المقرر أن تدشن أعمال الفعالية بالجلسة الافتتاحية صباح اليوم بحضور رفيع المستوى من قيادات الدولة.

يوميات

عدن الطيبة

يكتبها / أحمد ناصر حميدان

لم نكن نطالب بإخراج المعسكرات والحد من المظاهر المسلحة من داخل مدينة عدن عبثاً أو بدافع المزايدة، بل لأننا ندرك حجم المخاطر التي تترتب على تحويل المدن إلى ثكنات عسكرية. فالسلاح حين يكون خارج إطار الدولة والمؤسسات المنضبطة يتحول إلى مصدر تهديد دائم للمواطنين وأمنهم واستقرارهم.

العسكري الذي يحمل السلاح يجب أن يكون مؤهلاً ومؤتمناً عليه، يخضع للرقابة والمحاسبة والانضباط العسكري، ويعمل ضمن مؤسسة دولة واضحة المعالم والمسؤوليات. أما انتشار السلاح والمسلحين والمعسكرات وسط الأحياء السكنية، وتحويل بعض المنازل والشوارع إلى مواقع عسكرية، فإنه يضع حياة المدنيين في دائرة الخطر المباشر ويجعل المدينة كلها رهينة لأي خطأ أو حادث أو صراع.

لقد طالب أبناء عدن مراراً بإبعاد المعسكرات والمظاهر المسلحة عن الأحياء السكنية، لأنهم يعرفون نتائج بقائها وسط الناس. واليوم تتكرر المآسي والحوادث التي يدفع ثمنها المواطن البسيط، فتزهق الأرواح وتراق الدماء ويعيش الناس في حالة خوف وقلق دائمين.

من المسؤول عن سقوط الضحايا الأبرياء؟ ومن يتحمل مسؤولية قتل المارة الآمنين؟ ومن يحاسب المقصرين؟ هذه أسئلة مشروعة يطرحها كل مواطن يشعر بأن أمنه وحياته لم يعودا أولوية لدى من يفترض أنهم مسؤولون عن حمايته.

إن عدن ليست ساحة حرب مفتوحة، بل مدينة يسكنها ملايين المدنيين الذين من حقهم أن يعيشوا بأمان. لذلك، فإن إخراج المعسكرات والمواقع المسلحة من داخل المدينة ونقلها إلى مناطق مخصصة خارج الكثافة السكانية لم يعد مطلباً سياسياً أو فئوياً، بل ضرورة لحماية الأرواح وصون الأمن العام.

عدن تستحق أن تعود مدينة للحياة لا مدينة للخوف، ومدينة للمؤسسات والقانون لا للمظاهر المسلحة والفوضى. فسلامة الناس يجب أن تكون فوق كل اعتبار، وأمن المواطنين هو المعيار الحقيقي لنجاح أي سلطة ومسؤوليتها أمام المجتمع والتاريخ.

وزارة الأوقاف تحدد سقف العمرة لموسم 1448هـ بـ(800) ريال سعودي

عدن / سبأ:

اعلنت وزارة الاوقاف والارشاد ممثلة بقطاع الحج والعمرة، تحديد قيمة البرنامج الاقتصادي للعمرة بنظام المستضيف، بمبلغ لا يتجاوز 800 ريال سعودي.

واكدت الوزارة في تعميم صادر عنها، على المنشآت المفوجة للمعتمرين لموسم 1448 ضرورة الالتزام وعدم تجاوز هذا السعر تحت أي مبرر أو مسمى..محذرة انه سيتم اتخاذ الاجراءات الإدارية والقانونية بحق المنشآت المخالفة للأنظمة والقوانين والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص، بما في ذلك منعها من مزاولة نشاط العمرة والحج بشكل نهائي، وادراجها في القائمة السوداء.

واشارت الى انه سيتم فتح خط ساخن على مدار الساعة (اتصال - واتس آب) لتلقي شكاوى المواطنين في حال زيادة السعر عن المبلغ المحدد أعلاه أو وجود قصور في الخدمات المقدمة والمتفق عليها بين المعتمر والمنشأة المفوجة..مشددة على ضرورة الالتزام التام بالشروط والضوابط والتعليمات المقرة.

وزارة الأوقاف والإرشاد

عدن.. إطلاق حملة رقابية ميدانية واسعة لضبط الأسعار

عدن/ خاص:

عقد الاتحاد المدني لمكافحة الفساد في العاصمة عدن لقاءً موسعًا مع أحمد حسين السليماني، نائب مدير عام مكتب الصناعة والتجارة لشؤون المديريات بالعاصمة عدن، وأهداء فيصل مدير إدارة الشؤون القانونية، وصالح الصارطي رئيس اللجان للاتحاد، وبحضور عدد من كوادر الاتحاد، إلى جانب مشاركة أكرم الكثيري مدير الدائرة الأمنية للمجلس الأعلى للحراك الثوري بالعاصمة عدن.

وناقش اللقاء الاستعدادات النهائية لإطلاق حملة رقابية ميدانية واسعة ينفذها الاتحاد المدني لمكافحة الفساد، تستهدف ضبط الأسعار في الأسواق المحلية بالعاصمة عدن، والحد من المخالفات والتجاوزات التي تشهدها بعض القطاعات التجارية، في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة وارتفاع أسعار السلع الأساسية.

وخلال اللقاء، جرى التأكيد على أهمية تكثيف الجهود المشتركة بين الجهات الرقابية واللجان الميدانية التابعة للاتحاد، بما يضمن تنفيذ الحملة بشكل منظم وفعّال، ويعزز من قدرة الجهات المعنية على متابعة الأسواق ورصد المخالفات بشكل مباشر ومستمر.

كما شدد المشاركون على ضرورة وضع آليات تنفيذ دقيقة تضمن سرعة الاستجابة لأي تجاوزات في الأسواق، وتفعيل دور الرقابة المجتمعية في دعم جهود ضبط الأسعار وحماية المستهلكين.

مكتب الثقافة يستعد لإعادة إحياء مسرح الطفل والعرائس في العاصمة عدن

عدن / خاص:

أعلن مكتب الثقافة في العاصمة عدن، ممثلاً بالمدير العام الدكتورة سميرة المشجري، عن بدء الترتيبات والاستعدادات المكثفة لإعادة تفعيل دور "مسرح الطفل والعرائس" وعودة عروضه الفنية قريبا؛ وذلك في خطوة تهدف إلى استعادة الأمجاد الثقافية للمدينة وإحياء المنصات الإبداعية الموجهة للأجيال الناشئة.

ويحمل هذا المسرح إرثا تاريخيا عريقاً، حيث أسسه رائد مسرح الطفل الفنان الكبير الراحل أبوبكر القيسي في حي عبدالقوي بمديرية الشيخ عثمان، وتم افتتاحه رسمياً في عام 1982م، ليُصنف حينها كثاني مسرح للطفل والعرائس على مستوى الوطن العربي بعد مسرح جمهورية مصر العربية.

وفي إطار هذه التجهيزات، يعكف الأستاذ توفيق عبده مصلح أحد صانعي الدمى ومساعدي الفنان الراحل منذ التأسيس إلى جانب الأستاذ نزار القيسي، نجل الفقيد، على جمع الأعمال والدمى الخاصة بالمسرح لإعادة عرضها مجدداً، مع إدخال تحديثات وتطويرات فنية تواكب متغيرات العصر واهتمامات الجيل الجديد من الأطفال.

تعز.. مشروع حفر ثلاث آبار مياه في الضباب بتمويل من مركز الملك سلمان

تعز / سبأ:

دشن محافظ محافظة تعز نبيل شمسان، مشروع حفر ثلاث آبار مياه في وادي أمان بمنطقة الضباب، بتمويل من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، ضمن الجهود الرامية إلى تعزيز مصادر المياه وتحسين خدمات الإمداد المائي للمواطنين في المحافظة.

وخلال التدشين، استمع المحافظ شمسان إلى شرح من القائمين على المشروع حول مكوناته الفنية ومراحل تنفيذه، حيث تبلغ الطاقة الإنتاجية للآبار الثلاث نحو 50 مترا مكعبا في الساعة، بما يسهم في تعزيز منظومة المياه وتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان في المدينة.

وأشاد المحافظ بالدعم الإنساني والتنموي الذي تقدمه المملكة العربية السعودية للشعب اليمني عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية..مثمناً المواقف الأخوية الصادقة للمملكة العربية السعودية وما تقدمه من دعم في مختلف المجالات الإنسانية والتنموية والخدمية.

وأكد المحافظ شمسان أن المشروع يمثل إضافة نوعية لقطاع المياه في المحافظة، وسيسهم في التخفيف من معاناة المواطنين وتحسين مستوى الخدمات الأساسية..مشيراً إلى أهمية مواصلة تنفيذ المشاريع الاستراتيجية التي تلبي الاحتياجات الملحة للسكان وتعزز جهود التنمية المحلية.

مليشيا الحوثي تواصل تسييس التعليم وتغيير المناهج لخدمة أجندتها الطائفية

مأرب/ عبدالله العطار:

أكد نائب وزير التربية والتعليم الدكتور علي العباب أن مليشيا الحوثي الإرهابية تواصل استهداف العملية التعليمية في المناطق الخاضعة لسيطرتها من خلال تغيير المناهج الدراسية وتطييفها بما يخدم أجندتها السياسية والطائفية، الأمر الذي أسهم في تعميق الانقسام التعليمي منذ انقلابها على الدولة في العام 2014م.

جاء ذلك خلال لقاء تلفزيوني أوضح فيه أن مليشيا الحوثي تسعى إلى تنشئة أجيال تحمل أفكاراً طائفية مرتبطة بمشروعها الخاص، وتعمل على استغلال العملية التعليمية لتجنيد الأطفال والزج بهم في جبهات القتال، في حين تلتزم الحكومة الشرعية بتقديم تعليم نوعي يستند إلى الثوابت الوطنية ويحافظ على الهوية اليمنية والنظام الجمهوري.

وأشار العباب إلى أن الحكومة تعتمد منهجاً تعليمياً موحداً في جميع المناطق المحررة، ويتمثل في المناهج المعتمدة قبل انقلاب المليشيا الحوثية، باعتبارها مناهج تحافظ على الهوية الوطنية ومكتسبات الدولة اليمنية وتعزز قيم الانتماء الوطني، منوها بأن الانقسام الذي تشهده المنظومة التعليمية في اليمن يعود إلى إصرار المليشيا الحوثية على فرض مناهج وأفكار دخيلة تخدم أهدافها السياسية، مؤكداً أن استعادة الدولة ومؤسساتها التعليمية تمثل الخيار الأمثل لإنهاء هذا الانقسام وحماية الأجيال القادمة من مخاطر الفكر الطائفي.

وأضاف نائب وزير التربية والتعليم أن الوزارة والحكومة اليمنية سبق أن وجهتا مناشدات متكررة لتحييد العملية التعليمية وإبعادها عن الصراع السياسي، إلا أن تلك الجهود لم تلق استجابة، في ظل استمرار الجماعة في تعديل المناهج وتوظيف التعليم لخدمة مشروعها الأيديولوجي، لافتاً إلى أن الحكومة خاطبت عدداً من المنظمات الدولية المعنية بالتعليم والطفولة، وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، للضغط باتجاه تحييد التعليم ومنع طباعة أو فرض مناهج مخالفة للمناهج الوطنية المعتمدة قبل عام 2014م.

وأكد العباب أن مليشيا الحوثي دأبت على التنصل من الاتفاقات والتفاهمات المتعلقة بالقطاع التعليمي، مشدداً على أن استمرار العبث بالمناهج الدراسية لا يهدد مستقبل اليمن فحسب، بل يحمل تداعيات خطيرة على الأمن والاستقرار في المنطقة نتيجة نشر الأفكار المتطرفة بين أوساط النشء والشباب، مجدداً التأكيد على أن الحفاظ على الهوية الوطنية والنظام الجمهوري يتطلب الإسراع في استعادة مؤسسات الدولة والمنظومة التعليمية، بما يكفل توفير تعليم وطني موحد يحمي الأجيال ويصون مستقبل اليمن.